

Distr.: General
17 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ٤٢ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام*

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة ٥٠/٥٥ و ٥١/٥٥ المؤرخين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي القرار ٥٠/٥٥ الذي يتطرق لمسألة قيام بعض الدول بنقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠، أهابت الجمعية العامة مرة أخرى بتلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي القرار ٥١/٥٥، الذي يتطرق للسياسات التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي السورية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى إسرائيل بالانسحاب من كل الجولان السوري المحتل تنفيذاً لقرارات المجلس ذات الصلة.

٢ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، قام الأمين العام من أجل الوفاء بمسؤوليته عن تقديم التقارير بموجب القرارين المذكورين آنفاً، بتوجيه مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل وإلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء الأخرى يطلب منهم فيها إبلاغه بأية خطوات تكون حكوماتهم قد اتخذتها أو تعتزم اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القرارين المذكورين. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وردت ردود من إسرائيل والبرتغال وجمهورية بيلاروس والداغمرك واليابان. وترد تلك الردود في الجزء الثاني من هذا التقرير.

* يقدم هذا التقرير في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ لكي يتضمن أحدث قدر ممكن من المعلومات.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

- ١ - يدرك الأمين العام أن إسرائيل صوّتت ضد هذين القرارين وكذلك ضد القرارات المماثلة التي اعتمدها الجمعية العامة في دورات سابقة. وفي ضوء الحاجة الملحة لوضع نهاية لجميع أعمال العنف والإرهاب في المنطقة والعودة إلى عملية التفاوض المتفق عليها، فإن إسرائيل ترغب في أن تسجّل، مرة أخرى، موقفها بشأن هذه المسألة.
- ٢ - ترى إسرائيل أن قرار الجمعية العامة المذكورين آنفاً يمثلان وثيقتين تفتقران إلى التوازن مما يهدد بالمساس بنتائج عملية السلام في الشرق الأوسط. ويهدد النهج الأحادي الجانب، الذي يتجلى في هذين القرارين، الاتفاقات الأساسية التي تم التوصل إليها بين الطرفين والتي لن يمكن تبعاً لها التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة إلا من خلال إجراء مفاوضات ثنائية مباشرة.

البرتغال

[الأصل: بالانكليزية]

- ١ - فيما يتصل بتنفيذ القرار ٥٠/٥٥، لم يتغير موقف البرتغال بشأن مدينة القدس. وليس للبرتغال بعثة دبلوماسية في تلك المدينة.
- ٢ - وفيما يتصل بتنفيذ القرار ٥١/٥٥ بشأن الحالة في مرتفعات الجولان، لم يطرأ تغيير على موقف البرتغال.
- ٣ - وفيما يتصل بتنفيذ هذين القرارين، تؤيد البرتغال مواقف شركائها في الاتحاد الأوروبي.

جمهورية بيلاروس

[الأصل: بالانكليزية]

- ١ - إن بيلاروس، بوصفها عضواً في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أيدت بإصرار القرارين ٥٠/٥٥ و ٥١/٥٥ بشأن "الجولان السوري"، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في دورتها الخامسة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

- ٢ - لقد أيدت بيلاروس باستمرار امتثال جميع الدول الأعضاء لأحكام القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتصل بطابع ووضع مدينة القدس المقدسة.
- ٣ - وتدين بيلاروس الاحتلال المستمر للجولان السوري في انتهاك لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.
- ٤ - وتلتزم بيلاروس بشكل ثابت بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتهيب بجميع الأطراف مواصلة عملية السلام من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

الدانمرك

[الأصل: بالانكليزية]

يشرف البعثة الدائمة للدانمرك إبلاغ الأمين العام بأن القرارين المشار إليهما آنفا لا يستدعيان تقديم أي تقارير من جانب الحكومة الدانمركية.

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

فيما يلي الخطوات التي اتخذتها حكومة اليابان بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في القرارين ٥٠/٥٥ و ٥١/٥٥ اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠:

ألف - فيما يتصل بالقرار ٥٠/٥٥

- ١ - أعلنت اليابان رأيها في القانون الأساسي الذي أعلنت إسرائيل بموجبه القدس عاصمة موحدة لإسرائيل وذلك في البيان الصادر عن وزارة الخارجية في آب/أغسطس ١٩٨١ الذي يرد فيما يلي:

”أ) لقد أقر الكنيست مؤخرا القانون الأساسي الذي يعلن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. وهو يعطي موافقة قانونية بأثر رجعي على ضم القدس الشرقية، التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧. ولا يمكن لليابان أن تقر هذا التغيير الذي تم من جانب واحد في الوضع القانوني لأراض محتلة، في انتهاك تام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

” (ب) وتشعر حكومة اليابان بقلق عميق لأن هذا العمل لن يؤدي إلى تدهور المناخ الذي يمكن في إطاره تسوية مشكلة السلام في الشرق الأوسط فحسب، ولكنه سيعرض أيضا للخطر النتائج التي توصلت إليها الجهود المبذولة لبلوغ السلام في هذه المنطقة“.

ولم يتغير هذا الموقف منذ ذلك الحين.

٢ - وترى اليابان أن المسألة المتصلة بالقدس ينبغي حلها عن طريق مفاوضات الوضع الدائم بين الطرفين المعنيين وأنه ينبغي للطرفين أن يحكما، إلى حين أن يتم التوصل إلى هذا الحل، عن اتخاذ أي إجراءات بشكل منفرد فيما يتصل بالحالة في القدس.

٣ - لقد أقامت اليابان مفوضية في تل أبيب في عام ١٩٥٥، تحولت إلى سفارة في عام ١٩٦٣، ولكنها لم تقم على الإطلاق بإنشاء سفارة في القدس.

باء - بالنسبة للقرار ٥١/٥٥

١ - فيما يتعلق بالموافقة في عام ١٩٨١ على تشريع بشأن ضم مرتفعات الجولان، أصدرت اليابان بيانا على لسان وزير الخارجية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، يرد فيما يلي:

” (أ) وافق الكنيست على تشريع يقضي بالفعل بضم مرتفعات الجولان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. ولا يمكن لليابان الموافقة على هذا التغيير الذي تم بشكل انفرادي في الوضع القانوني لإقليم خاضع للاحتلال من جانب إسرائيل، بعد ضم القدس الشرقية في تموز/يوليه ١٩٨٠، مما يشكل انتهاكا تاما للقانون الدولي وللقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة؛

” (ب) وتشعر حكومة اليابان بقلق بالغ من أنه سيكون من شأن هذا العمل إفساد المناخ القائم لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالوسائل السلمية، كما أنه سيؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة؛

” (ج) وفي هذه المناسبة، تكرر حكومة اليابان مطالبتها القوية لإسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ بأسرع ما يمكن“.

ولم يتغير هذا الموقف منذ ذلك الحين.

٢ - ومنذ شباط/فبراير ١٩٩٦، أوفدت اليابان ٤٥ فردا إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك العاملة في مرتفعات الجولان.